التداعيات الاقتصادية جراء قرار رفع التعريفة الجمركية للرئيس الأمريكي ترامب الصين انموذجا

The economic repercussions of US President Trump's decision to raise tariffs: China as a model

ا.م.د. رباح جميل الخطيب Dr. Rabah Jamil Al-Khatib

rabah_jamel@uomosul.edu.iq

تاريخ تقديم البحث : 2025/09/01
تاريخ قبول النشر : 2025/10/13

ملخص البحث :

يهدف البحث إلى تحليل الأسباب الكامنة وراء هذا النزاع التجاري، ودراسة الآثار الاقتصادية للقرار على الاقتصاد الأمريكي، فضلاً عن قياس التأثير على الاقتصاد الصيني والتجارة العالمية، فضلاً عن استشراف التداعيات المستقبلية للحرب التجارية على الأسواق العالمية، تأتي اهمية البحث في إغناء الدراسات المتعلقة بالتجارة الدولية والحروب الاقتصادية، وقد انبثق البحث من مشكلة مفادها ان الاقتصاد العالمي شهد منذ عام 2018 تداعيات متسارعة نتيجة للحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، وان انعكاساتها تمثلت في ارتفاع الأسعار، وتقلص التجارة الدولية، كما يمكن ايضاح فرضية البحث ان هناك علاقة إيجابية بين رفع التعريفة الجمركية وارتفاع مستويات التضخم في الولايات المتحدة، وان هذا القرار الامريكي له اثار في تراجع الصادرات الصينية إلى السوق الأمريكي، وقد تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي بالاستناد إلى تقارير اقتصادية وبيانات تجارية حديثة. وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج، من أهمها، ارتفاع تكاليف السلع وتضرر سلاسل الإمداد العالمية، ، وتأسيساً على ذلك، تم تقديم العديد من الاقتراحات اهمها ضرورة تفعيل آليات تسوية النزاعات ضمن منظمة التجارة العالمية، وتعزيز الحوار الاقتصادي المباشر بين القوى الكبرى.

الكلمات المفتاحية :الحرب التجارية، الرسوم الجمركية، العلاقات الاقتصادية الدولية، التجارة الثنائية، منظمة التجارة العالمية.

Abstract

The research aims to analyze the underlying causes of this trade dispute, examine the economic impact of the decision on the US economy, measure the impact on the Chinese economy and global trade, and anticipate the future repercussions of the trade war on global markets. The importance of the research lies in enriching studies related to international trade and economic wars. The research emerged from the problem that the global economy has witnessed, since 2018, accelerating repercussions as a result of the trade war between the United States of America and China, and that its repercussions were represented by rising prices. International trade has declined, and the research hypothesis can be explained that there is a positive relationship between raising customs tariffs and rising inflation levels in the United States, and that this American decision has had an impact on the decline of Chinese exports to the American market. The descriptive analytical approach has been adopte Based on recent economic reports and trade data, the study reached a number of conclusions, most notably the rise in commodity costs and the disruption of global supply chains. Based on this, several proposals were presented, most notably the need to activate dispute settlement mechanisms within the World Trade Organization and promote direct economic dialogue between major powers.

Keywords: Trade war, Tariffs, International economic relations, Bilateral trade, World Trade Organization

.

مقدمة البحث: منذ مطلع تسعينات القرن العشرين شهد الاقتصاد العالمي تحولات بنيوية عميقة، اذ كان ابرزها الصعود المتسارع للاقتصاد الصيني الذي اخذ مكانة متنامية في النظام الاقتصادي العالمي، فقد اعتمدت الصين على مزيج من الاصلاحات الاقتصادية الداخلية التي انطلقت في ثمانينات القرن الماضي، والانفتاح على الاسواق العالمية عبر استقطاب الاستثمارات الاجنبية المباشرة، وتبني نموذج الاقتصاد الاشتراكي مما اسهم في توسيع طاقتها الانتاجية بوتيرة غير مسبوقة، ويرتبط التوسع في الانتاج الصيني بعدة عوامل منها: الوفرة الكبيرة في اليد العاملة المنخفضة التكلفة، والاستثمار المكثف في البنية التحتية، فضلاً عن سياسات صناعية موجهة نحو التصدير مدعومة بتسهيلات حكومية في التمويل والضرائب، مما جعل الصين تلقب بمصنع العالم، كما عزز انضمامها الى منظمة التجارة العالمية عام 2001 من اندماجها في الاقتصاد العالمي وفتح اسواق جديدة امام صادراتها.

هذا النمو المتسارع جعل الصين منافسا مباشرا للولايات المتحدة، ولاسيما في القطاعات الصناعية والتجارية فمن جهة سعت الصين الى توسيع حصتها في التجارة الدولية عن طريق منتجات منخفضة التكلفة وعالية الكفاءة ، ومن جهة اخرى واجهت الولايات المتحدة تحدياً استراتيجياً يتمثل في اختلال ميزانها التجاري مع الصين، وازدياد اعتماد الشركات الامريكية على سلاسل التوريد الصينية، ومن ذلك الحين، تحول التنافس بين البلدين من بُعد اقتصادي بحت الى صراع جيو– اقتصادي يرتبط بالنفوذ التكنولوجي والسيطرة على اسواق المستقبل، وبذلك فأن دراسة التوسع الانتاجي الصيني لا تنفصل عن فهم طبيعة المنافسة البنيوية مع الولايات المتحدة، اذ يشكل هذا التنافس اليوم احد ابرز ملامح الاقتصاد الدولي في القرن الحادي والعشرين.

شهدت العقود الأخيرة تصاعدًا ملحوظًا في التنافس الاقتصادي بين القوى الكبرى، ولا سيما بين الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية الصين الشعبية، وذلك في ظل التحولات العميقة التي طرأت على النظام الاقتصادي العالمي. ومع مطلع عام 2018، دخل هذا التنافس مرحلة حادة تمثلت في اندلاع حرب تجارية بين البلدين، اذ تبادلا فرض رسوم جمركية عالية على مئات السلع، مما انعكس سلبًا على التجارة الدولية والاستقرار الاقتصادي العالمي.

تُعد هذه الحرب من أبرز الظواهر الاقتصادية في القرن الحادي والعشرين، لما لها من تداعيات متعددة الأبعاد، شملت الجوانب الاقتصادية والسياسية وحتى الجيوستراتيجية، كما ألقت بظلالها على الدول النامية التي تأثرت بشكل غير مباشر نتيجة تغير التدفقات التجارية وسلاسل التوريد، وينطلق هذا البحث من أهمية فهم الخلفيات والأسباب الكامنة وراء هذا النزاع التجاري، وتحليل آثاره المختلفة على النظام التجاري الدولي، مع تقديم مقترحات بناءة للحد من تبعات هذه الحرب وتعزيز استقرار العلاقات الاقتصادية بين الدول.

مشكلة البحث: يشهد الاقتصاد العالمي منذ عام 2018 تداعيات متسارعة نتيجة للحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين. جاء قرار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب برفع التعريفة الجمركية على السلع الصينية كإجراء حمائي، إلا أن انعكاساته تمثلت في ارتفاع الأسعار، تقلص التجارة الدولية، وتأثر النمو الاقتصادي. لذا فإن المشكلة البحثية تتمثل في ما هي الآثار الاقتصادية المترتبة على قرار رفع التعريفة الجمركية الأمريكية على السلع الصينية؟

أهداف البحث : هناك العديد من الاهداف يرمو بها البحث للوصول اليها وكما يلي :

1– تحليل أسباب ودوافع فرض التعريفات الجمركية على السلع الصينية.

2– دراسة الآثار الاقتصادية للقرار على الاقتصاد الأمريكي.

3– استشراف التداعيات المستقبلية للحرب التجارية على الأسواق العالمية ومحاولة الحد من عواقبها.

فرضية البحث : يمكن ايضاح فرضية البحث وفق ما يلي :

1– توجد علاقة إيجابية بين رفع التعريفة الجمركية وارتفاع مستويات التضخم في الولايات المتحدة.

2– القرار الامريكي له اثار في تراجع الصادرات الصينية إلى السوق الأمريكي.

3– ساهم القرار في تحول اتجاهات التجارة الدولية إلى دول بديلة عن الصين .

أهمية البحث : تأتي اهمية البحث في إغناء الدراسات المتعلقة بالتجارة الدولية والحروب الاقتصادية، فضلاً عن تقديم رؤية لصانعي السياسات الاقتصادية حول آثار السياسات الحمائية على الاقتصاد الكلي .

منهجية البحث :اعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي لتحليل البيانات الاقتصادية للتجارة البينية للولايات المتحدة الامريكية والصين والميزان التجاري بينهما .

ادوات البحث: تقارير منظمة التجارة العالمية، بيانات صندوق النقد الدولي، إحصاءات التجارة الأمريكية والصينية.

هيكل البحث : تم تقسيم البحث الى مبحثين، اذ ان المبحث الاول تضمن الاتجاه النظري لمفهوم الحروب التجارية والسياسات الحمائية وأثر التعريفات الجمركية في الاقتصاد، في حين تضمن المبحث الثاني الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الامريكية والصين الواقع والتداعيات ، وخلص البحث الى العديد من النتائج والتوصيات .

المبحث الاول: الاتجاه النظري لمفهوم الحروب التجارية والسياسات الحمائية والاثار الاقتصادية للتعريفات الجمركية

اولاً – مفهوم الحروب التجارية :

هي حالة من الصراع الاقتصادي بين دولتين أو أكثر، تلجأ فيها الأطراف إلى فرض قيود تجارية متبادلة مثل زيادة الرسوم الجمركية، وضع حصص استيراد، أو حظر واردات معينة بهدف حماية صناعاتها المحلية أو لتحقيق مكاسب سياسية واقتصادية. وهي شكل من أشكال السياسات الحمائية التي تتناقض مع مبادئ التجارة الحرة ومنظمة التجارة العالمية. فالحرب التجارية هي نزاع اقتصادي يتجسّد حين تفرض دولة أو أكثر رسومًا جمركية أو حصصًا على استيراد السلع من طرف أو أكثر، بهدف حماية صناعاتها المحلية أو معالجة الممارسات التجارية غير العادلة، مما يؤدي بدوره إلى إجراءات انتقامية من الأطراف الأخرى (20–21،2014، Thomas Williams)، كما ان الحروب التجارية هي تصعيد في التدابير الحمائية بين الدول، اذ تسعى كل دولة إلى إضعاف قدرة الدولة الأخرى على التصدير أو إلى جعل وارداتها أكثر تكلفة، وتبدأ عادة عندما تعتقد دولة ما أن شركاءه التجاريين يمارسون ممارسات غير عادلة مثل الإغراق أو دعم الصناعات المحلية بشكل مفرط، أو التلاعب بالعملة، بعبارة أخرى، الحرب التجارية ليست حربًا عسكرية، لكنها "معركة اقتصادية" يتم فيها استخدام الأدوات التجارية كسلاح لتحقيق مصالح استراتيجية، كما ان الحرب التجارية قد تبدو إستراتيجية مربحة على المدى القصير لبعض القطاعات، لكنها على المدى الطويل تضعف الاقتصاد العالمي، وتؤثر على المستهلكين، وتزيد من التوترات الجيوسياسية (الفوزان، 2024 ، 75)

ثانياً – **الفرق بين الحرب التجارية والسياسات الحمائية :**

يمكن التمييز بين الحرب التجارية والسياسات الحمائية من حيث التعريف ان السياسات الحمائية هي سياسة اقتصادية تتبناها الدولة بشكل مقصود ومنظم لحماية صناعاتها المحلية من المنافسة الأجنبية كفرض رسوم جمركية، حصص الاستيراد، فالهدف الرئيس هو حماية الاقتصاد المحلي، في حين ان الحروب التجارية هي نزاع اقتصادي بين دولتين أو أكثر، اذ يريد كل طرف على الآخر بزيادة التعريفات الجمركية والقيود التجارية والهدف عادة الضغط على الطرف الآخر لتحقيق مكاسب سياسية أو اقتصادية، اما من حيث الطابع فالسياسات الحمائية هي إجراءات أحادية الجانب تتخذها الدولة لحماية اسواقها، اما الحروب التجارية فهي حالة تصعيد متبادل بين دولتين أو اكثر، ومن حيث المدى الزمني فالسياسات الحمائية قد تكون دائمة أو طويلة الأجل كجزء من السياسة الاقتصادية للدولة اما الحروب التجارية عادةً ما تكون مؤقتة، تنتهي عند الوصول إلى اتفاق أو تهدئة النزاع، اما من حيث الاثر في الاقتصاد الدولي فالسياسات الحمائية قد تؤثر على التجارة الدولية لكنها محدودة غالبًا بدولة واحدة اما الحروب التجارية آثارها واسعة النطاق وتؤدي إلى اضطراب سلاسل الإمداد العالمية، من الامثلة على السياسات الحمائية سياسة "أمريكا التي تركز على حماية الصناعة الأمريكية، في حين امثلة الحروب التجارية النزاع بين الولايات المتحدة والصين (2018–2020)، اذ تبادل الطرفان فرض الرسوم الجمركية. (النجار، 2011، 27–33)

ثالثاً- أسباب اندلاع الحروب التجارية :

هناك العديد من الأسباب لنشوء الحروب التجارية في الأدبيات الاقتصادية، وغالبًا ما ترتبط بالرغبة في حماية الاقتصاد الوطني أو تحقيق مكاسب سياسية واقتصادية. يمكن تلخيص أهم الأسباب فيما يلي :

1- **حماية الصناعات المحلية (الحماية الاقتصادية)** :تسعى الدول إلى فرض رسوم جمركية أو قيود على الواردات لحماية الصناعات الناشئة أو الضعيفة من المنافسة الأجنبية.

2- **تحقيق فائض في الميزان التجاري** :عندما تواجه الدولة عجزًا تجاريًا كبيرًا، قد تلجأ إلى سياسات حمائية لتقليل الواردات وزيادة الصادرات. (هاني، 2019، 17)

3- **الرد على سياسات غير عادلة من شركاء تجاريين** : إذا اتهمت دولة أخرى بممارسات مثل الإغراق (بيع السلع بأقل من التكلفة) أو دعم الصادرات بشكل غير عادل، قد ترد الدولة المتضررة بإجراءات مضادة .

4- **الاعتبارات السياسية والاستراتيجية** :قد تستخدم الحروب التجارية كوسيلة ضغط سياسي على دولة أخرى لتحقيق أهداف استراتيجية، مثل تغيير سياساتها أو مواقفها الدولية . (ابو العلا، 2020 ،)

5- **حماية الأمن القومي** :تفرض أحيانًا قيود على استيراد سلع معينة لاعتبارات تتعلق بالأمن القومي، لاسيما إذا كانت التكنولوجيا أو الموارد المستوردة حساسة .

6- **البطالة والرغبة في تحفيز التوظيف** :الحكومات قد ترى أن خفض الواردات سيؤدي إلى دعم الشركات الوطنية وزيادة فرص العمل .

7- **المنافسة في الأسواق العالمية**:بعض الدول الكبرى تدخل في حروب تجارية للسيطرة على أسواق دولية معينة أو للحد من توسع منافسين اقتصاديين.**(Taussig, F. W., 2015, 171)**

رابعاً - التعريفات الجمركية مفهومها - أنواعها - اهدافها :

التعريفة الجمركية هي ضريبة تفرضها الدولة على السلع المستوردة أو المصدرة عند عبورها الحدود الجمركية، بهدف حماية الصناعات المحلية، وتنظيم التجارة الخارجية، وتحقيق إيرادات مالية لخزينة الدولة.

كما عرفتها منظمة التجارة العالمية على انها رسم أو ضريبة تفرضها الحكومة على البضائع المستوردة، ويتم احتسابها كنسبة مئوية من القيمة أو كمبلغ محدد لكل وحدة من السلعة، وتُعد أداة رئيسة للسياسة التجارية، او انها التزام مالي يفرضه القانون على البضائع عند دخولها أو خروجها من إقليم جمركي معين، وتحدد وفق جداول التعريفات التي تصدرها السلطات الجمركية لكل دولة (الصفدي، 2020، 25-27) .

اما أنواع التعريفات الجمركية يمكن تصنيفها بعدة طرق وفقًا لمعيار التقسيم، ومن أبرز هذه الأنواع ما يلي :

أ- من حيث طريقة التقييم (أساس فرض الرسوم) يمكن تقسيمها الى :

- **التعريفة النسبية** : تفرض بنسبة مئوية من قيمة السلعة المستوردة، مثل 10% من قيمة البضاعة .
- **التعريفة النوعية** : تفرض مبلغًا معينًا على كل وحدة من السلعة، مثل 5 دولارات لكل طن .
- **التعريفة المختلطة** : تجمع بين النسبية والنوعية، مثل 5% من القيمة + 2 دولار لكل وحدة .

ب - من حيث الغرض منها ويمكن تقسيمها كما يلي :

- **التعريفة المالية** : هدفها الأساس زيادة إيرادات خزينة الدولة.
- **التعريفة الحمائية** : هدفها حماية الصناعات الوطنية من المنافسة الأجنبية.
- **التعريفة العقابية او الانتقامية** : تُفرض كرد فعل على دولة أخرى قامت برفع رسومها أو فرض قيود على منتجاتها .

ج- من حيث الاتجاه : ويمكن تقسيمها الى :

- **التعريفة التصاعدية:** اذ تزيد نسبتها كلما ارتفعت درجة التصنيع في السلعة .
- **التعريفة التنازلية :** تقل نسبتها مع ارتفاع درجة التصنيع .
- **التعريفة الموحدة :** نسبة واحدة على جميع السلع .

د- من حيث المنشأ : فقسمت الى :

- **التعريفة التفضيلية :** تمنح مزايا لسلع دول معينة بموجب اتفاقيات تجارية .
- **التعريفة العامة :** تُطبق لكل الدول دون تمييز.(World History of the Customsan and Tariffs.2003,228)

اما أهداف التعريفات الجمركية فهي عديدة يمكن حصرها بما يلي :

- زيادة إيرادات الدولة.
- حماية الإنتاج المحلي.
- تصحيح الاختلالات التجارية. **(Todaro, Michael P. & Smith, Stephen 2013 ,58)**

خامساً- الآثار الاقتصادية للتعريفات الجمركية :

يمكن تقسيمها إلى العديد من المحاور بهذا الشأن وكما يلي :

1- الآثار الاقتصادية على المستهلكين ومنها :

- **ارتفاع الاسعار محليا :** فالتعريفات الجمركية تجعل السلع المستوردة اكثر تكلفة، مما ينتقل الى المستهلكين عبر ارتفاع الاسعار محلياً .
- **انخفاض الخيارات المتاحة :** فقلة المنافسة تعني خيارات أقل وجودة قد تكون متوسطة أو منخفضة .
- **تراجع القوة الشرائية :** فان تراجع القوة الشرائية ولاسيما لدى الفئات ذات الدخل المنخفض التي تعتمد على السلع المستوردة الأرخص يكون لها الاثر السلبي الاكبر في فئات المجتمع . **(الدليمي، 3019، 214)**

2 - الاثار على المنتجين المحليين : هناك العديد من الاثار على المنتجين المحليين يمكن ايجازها بما يلي :

- **حماية الصناعات الناشئة :** اذ تمنح المنتجين المحليين فرصة للنمو دون منافسة خارجية عالية.
- **تشجيع الاستثمار المحلي :** فالمستثمرون يفضلون بيئة فيها حماية من المنافسة الخارجية.
- **الآثار السلبية المحتملة** قد تؤدي الى تدني الإنتاج فضلاً عن غياب الحافز على تحسين الكفاءة والجودة بسبب قلة المنافسة. (الشمري، 2019، 145)

3- الآثار على متغيرات الاقتصاد الكلي: هناك العديد من متغيرات الاقتصاد الكلي تتأثر بفرض التعريفات الجمركية ومنها :

- **متغير الايرادات الحكومية :** فالتعريفات الجمركية تُعد مصدر دخل إضافي لخزينة الدولة، ولاسيما للدول النامية .
- **متغير التضخم :** فالزيادة في أسعار السلع المستوردة قد تؤدي إلى ارتفاع الاسعار والتضخم العام .
- **متغير الميزان التجاري :** فعلى المدى القصير قد تقلل الواردات، لكن على المدى الطويل قد تؤدي إلى ردود فعل انتقامية من الدول الأخرى، ما يضر بالصادرات.
- **إعادة توزيع الموارد :** اذ يؤدي التحول إلى إنتاج السلع التي كانت تُستورد إلى إعادة توزيع العمالة ورأس المال، والذي قد لا يكون دائمًا بشكل كفوء. (Furceri,et al, 2019, 22-25)

4- الآثار على العلاقات الدولية من خلال العديد من المحاور وكما يلي :

- **التوترات التجارية :** اذ ان التعريفات الكمركية قد تشعل حروبًا تجارية، كما حدث بين الولايات المتحدة والصين في عهد الولاية الاولى للرئيس الامريكي ترامب .
- **خرق اتفاقيات التجارة الحرة :** فالتعريفات تتعارض مع سياسات العولمة الاقتصادية واتفاقيات مثل منظمة التجارة العالمية.
- **تأثيرات على الدول النامية :** فكثيرًا ما تتأثر الدول النامية سلبًا عندما تفرض الاقتصادات الكبرى تعريفات جمركية على صادراتها . (Shah, & Satsangi,2021, 217–228)،

وعليه فالتعريفات الجمركية سلاح ذو اثار اقتصادية عديدة، اذ يمكن أن تحمي الصناعات الناشئة وتزيد إيرادات الدولة، لكنها أيضًا قد ترفع الأسعار، وتقلل الكفاءة الاقتصادية، كما قد تثير النزاعات التجارية. . او قد تكون سياسات أكثر استدامة تشمل إصلاح البنية التحتية، ودعم سياسة البحث والتطوير، واتفاقيات تجارة ذكية بدلاً من الاعتماد على التعريفات الجمركية وحدها.

المبحث الثاني: الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الامريكية والصين الواقع والتداعيات

منذ مطلع الألفية الجديدة، شهدت العلاقات الاقتصادية بين امريكا والصين تطورًا كبيرًا تخللته مراحل من التعاون والتنافس. فقد أصبحت الصين ثاني أكبر شريك تجاري للولايات المتحدة بعد انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية عام 2001، وسرعان ما تنامى العجز التجاري الأمريكي معها بشكل ملحوظ. إلا أن هذا التعاون الاقتصادي لم يخلُ من التوترات، اذ تصاعدت الاتهامات الأمريكية للصين بالممارسات التجارية غير العادلة وسرقة الملكية الفكرية، وابتداءً من عام 2018 دخلت العلاقات التجارية بين البلدين في مرحلة صدام مباشر تمثلت في فرض تعريفات جمركية متبادلة، فيما عُرف بالحرب التجارية، ومنذ ذلك الحين أصبحت هذه الحرب محركًا رئيسا للتغيرات في السياسات التجارية العالمية وسلاسل التوريد الدولية.

اولاً : تحليل اتجاهات العلاقة التجارية بين امريكا والصين (2000–2016) :

جدول (1) تطور التجارة البينية بين امريكا والصين للمدة (2000–2016)

السنة	الميزان التجاري مليار دولار (نسبة الزيادة السنوية)	واردات أمريكا من الصين مليار دولار(نسبة الزيادة السنوية)	صادرات أمريكا إلى الصين مليار دولار (نسبة الزيادة السنوية)
2000	-83.83	100.02	16.19
2001	-83.1	102.28	19.18
2002	-103.06	125.19	22.13
2003	-124.07	152.44	28.37
2004	-162.25	196.68	34.43
2005	-202.28	243.47	41.19
2006	-234.1	287.77	53.67
2007	-258.51	321.44	62.94
2008	-268.04	337.77	69.73
2009	-226.88	296.37	69.5
2010	-273.04	364.95	91.91
2011	-295.25	399.37	104.12
2012	-315.1	425.62	110.52
2013	-318.68	440.43	121.75
2014	-344.82	468.47	123.66
2015	-367.33	483.2	115.87
2016	-346.99	462.54	115.55

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على: U.S. Census Bureau, Foreign Trade 2025

في الفترة (2000–2003) شهدت التجارة الأمريكية الصينية انطلاقة قوية. ارتفعت صادرات أمريكا للصين من 16.19 مليار دولار في عام 2000 إلى 28.37 مليار دولار في 2003، بينما ارتفعت الواردات الأمريكية من الصين من 100 مليار إلى 152.4 مليار دولار، مما وسّع العجز التجاري من –83.8 مليار إلى –124.1 مليار دولار، ولعل السبب في ذلك ان دخول الصين في ديسمبر 2001 الصين إلى منظمة التجارة العالمية شكل نقطة تحول كبيرة، اذ التزمت بكين بخفض الرسوم الجمركية وفتح أسواقها أمام الشركات الأجنبية، كما استفادت الشركات الأمريكية من الانفتاح الصيني لتصدير السلع الزراعية والطائرات والتكنولوجيا، بينما زادت المنتجات الصينية الرخيصة في السوق الأمريكي بشكل كبير، ولاسيما الملابس والإلكترونيات، كما ان تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى الصين دعم طاقتها الإنتاجية، ما جعلها مصنع العالم، اما الفترة (2004–2006) تسارع العجز بشكل كبير في هذه المرحلة ارتفعت الصادرات الأمريكية إلى 53.6 مليار دولار بحلول 2006، لكن الواردات ارتفعت بوتيرة أكبر إلى 287.7 مليار دولار، ما جعل العجز يقفز إلى –234.1 مليار دولار والسبب في ذلك هو تعزيز الصين لإنتاجيتها عبر خطط خمسية تركز على التصنيع الثقيل والتكنولوجيا، مما زاد من تدفق السلع إلى امريكا إبقاء اليوان مقومًا بأقل من قيمته الحقيقية مما منح الصادرات الصينية ميزة تنافسية، أثار ذلك انتقادات متزايدة من المشرعين الأمريكيين زيادة الطلب الأمريكي بسبب النمو الاقتصادي قبل الأزمة المالية، اذ اعتمد المستهلكون الأمريكيون على السلع منخفضة السعر القادمة من الصين، ولاسيما الأجهزة المنزلية والإلكترونيات، اما الفترة (2007–2009) شهدت تأثير الأزمة المالية العالمية فبحلول عام 2007، وصلت الصادرات الأمريكية إلى 69.7 مليار دولار، وبلغت الواردات 337.7 مليار دولار، وعجزًا تجاريًا عند –268 مليار دولار. لكن في عام 2009 تراجعت الصادرات قليلًا إلى 69.5 مليار وتراجعت الواردات بشكل أكبر إلى 296.3 مليار دولار، ما أدى لانخفاض العجز إلى –226.9 مليار دولار ومن الأسباب الجوهرية في ذلك الأزمة المالية العالمية 2008–2009، اذ قللت الطلب الأمريكي على السلع المستوردة مع انهيار سوق العقارات والائتمان، في حين ركزت برامج التحفيز الصينية على السوق المحلية، مما حافظ نسبيًا على استقرار الصادرات الأمريكية للصين مقارنة بانهيار التجارة العالمية بشكل عام، اما التباطؤ الاقتصادي عالميًا جعل الشركات الصينية تواجه فائض إنتاج، لكن انخفاض أسعار منتجاتها حافظ على حصتها في السوق الأمريكي، وشهدت الفترة (2010–2012) التعافي والنمو السريع مجددا في أعقاب الأزمة، فتعافت التجارة بسرعة، فقفزت الصادرات الأمريكية إلى 110.5 مليار دولار بحلول عام 2012، بينما ارتفعت الواردات إلى 425.6 مليار دولار، ليصل العجز إلى –315.1 مليار دولار وربما السبب في ذلك هو انتعاش الطلب الاستهلاكي الأمريكي مدعومًا بسياسات التيسير الكمي، ولاسيما في قطاع التكنولوجيا والطائرات كخفض الفوائد، فاستفادت الشركات الأمريكية من ارتفاع الطلب الصيني على السلع ذات التقنية والتكنولوجيا العالية وعلى الجانب الآخر، واصلت الصين زيادة إنتاجها من الإلكترونيات والأثاث والمنسوجات في الفترة ذاتها بأسعار تنافسية للغاية، في حين انتابت الفترة (2013–2016) ذروة العجز وبداية التباطؤ النسبي ففي هذه المرحلة وصلت التجارة إلى ذروتها، اذ بلغت الصادرات الأمريكية 115.5 مليار دولار في 2016، بينما ارتفعت الواردات إلى 462.5 مليار دولار، وسجل العجز ذروته في 2015 عند –367.3 مليار دولار قبل أن ينخفض قليلًا إلى –346.9 مليار في 2016 ولعل السبب في ذلك استمرار التفوق الصيني في سلاسل الإمداد العالمية، مدعومًا بخطط على الصناعة الصينية ودعمها التي ركزت على الصناعات عالية التقنية في المقابل، بدأت أمريكا تشعر بتأثير "صدمة الصين" على سوق العمل، مع ضغوط سياسية متزايدة لإعادة التوازن التجاري، وهو ما مهد لاحقًا لسياسات ترامب انخفاض أسعار النفط عالميًا 2014–2016 ساعد قليلًا في تقليل تكاليف النقل وخفض بعض الواردات، لكن التأثير كان طفيفًا على العجز الإجمالي، وعليه يمكن ان نستنتج ان الفترة بين عامي 2000 و 2016 ان الصادرات الأمريكية للصين ارتفعت أكثر من 7 أضعاف الواردات من الصين تضاعفت 4.6 مرة وان العجز التجاري الأمريكي قفز من –83.8 إلى –346.9 مليار دولار وهذه الفترة مثلت تحولًا هيكليًا للتجارة العالمية، اذ أصبحت الصين الشريك التجاري الأكبر للولايات المتحدة من حيث الواردات، ومصدراً رئيساً للجدل السياسي والاقتصادي.

الشكل (1) التجارة السنوية بين الولايات المتحدة والصين (2000–2016)

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (1)

ثانياً : تحليل الاتجاه للفترة 2017 – 2021 (المرحلة الاولى لتولي ترامب الرئاسة) :

هي فترة تولي ترامب الولاية الاولى كرئيس للولايات المتحدة الامريكية.

جدول(2) تطور التجارة البينية بين امريكا والصين للمدة (2017–2020)

السنة	صادرات أمريكا إلى الصين مليار دولار (نسبة الزيادة السنوية)	واردات أمريكا من الصين مليار دولار(نسبة الزيادة السنوية)	الميزان التجاري مليار دولار (نسبة الزيادة السنوية)
2017	130	505	-375
2018	120	540	-420
2019	106	435	-329
2020	124	451	-327
2021	151	540	-389

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على: U.S. Census Bureau, Foreign Trade2025

نلاحظ من الجدول اعلاه ارتفاع في الواردات من 505 إلى 540 مليار دولار، زيادة تقدر بنسبة 7 % خلال الفترة (2017–2018)، و انخفاض الصادرات من 130 إلى 120 مليار دولار، انخفاض بحوالي 7.7%، والسبب في ذلك تصاعد التوترات التجارية بين البلدين وبدء فرض تعريفات جمركية أمريكية على الصين في عام 2018 (الحرب التجارية)، مما أثر سلباً على الصادرات الأمريكية وأدى لزيادة العجز التجاري الأمريكي، في حين شهدت الفترة 2018 – 2019 انخفاض في الواردات من 540 إلى 435 مليار دولار، بانخفاض ما يقارب 19.4 بالمائة، في حين انخفضت الصادرات الامريكية من 120 الى 106 مليار دولارفي حين ارتفعت واردات امريكا من الصين عامي 2019 – 2020 من 435 الى 451 مليار دولار وارتفاع الصادرات الأمريكية: من 106 إلى 124 مليار دولار، ما يقارب زيادة 17% ، والسبب هو تأثير الإجراءات التعريفية والحرب التجارية الأمريكية الصينية، ثم تأثير جائحة كورونا التي بدأت في 2020 وأثرت على حركة التجارة العالمية. الصين زادت من استيرادها للبضائع الأمريكية ضمن بعض الاتفاقيات الجزئية، اما الفترة 2020 – 2021 ارتفعت واردات أمريكا من الصين من 451 إلى

540 مليار دولار، زيادة 17% ، في حين تزامنت زيادة الصادرات الامريكية الى الصين من 124 الى 151 مليار دولار أي زيادة بنسبة 21.7 %.

والسبب في ذلك تعافي التجارة بعد الجائحة، كاتفاقيات تجارية جزئية، زيادة الطلب الاستهلاكي في أمريكا على السلع الصينية، وتحسن العلاقات التجارية نسبياً.

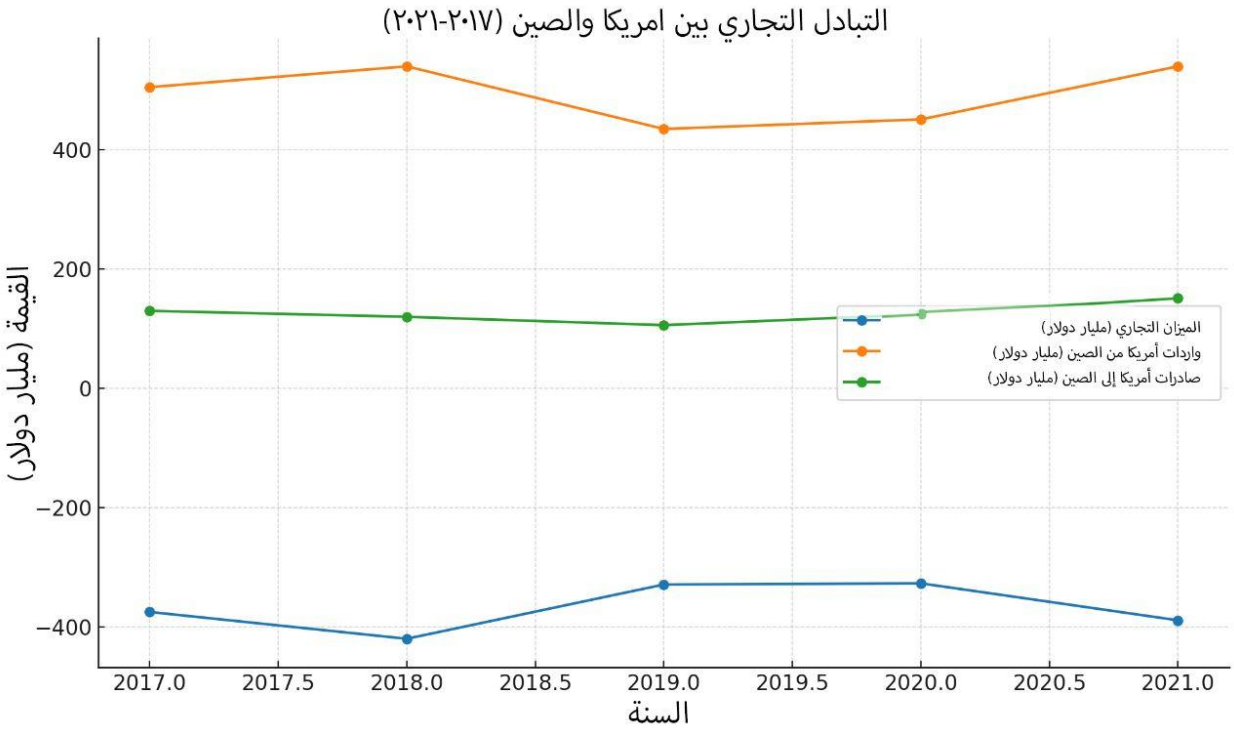

الشكل (2) التجارة السنوية بين الولايات المتحدة والصين (2017-2021)

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (2)

ثالثاً: تحليل الاتجاه للفترة 2021 – 2025 (فترة تولي الرئيس جو بايدن)

جدول (3) تطور التجارة البينية بين امريكا والصين للمدة (2021-2025)

السنة	الصادرات الأمريكية إلى الصين مليار دولار(نسبة الزيادة السنوية)	الواردات الأمريكية من الصين مليار دولار(نسبة الزيادة السنوية)	العجز التجاري الأمريكي مليار دولار(نسبة الزيادة السنوية)
2021	151.4	540.1	-388.7
2022	153.8	575.7	-421.9
2023	147.8	427.2	-279.4
2024	143.5	438.9	-295.4
حتى مايو (2025)	46.6	148.5	-102.0

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على: U.S. Census Bureau, Foreign Trade2025

ففي الفترة 2021– 2022 ارتفاع العجز بسبب قفزة الواردات بالطلب المرتفع والتضخم من 541.1 الى 575.7 مليار دولار مع استمرار التعريفات الجمركية المرتفعة التي بدأت بها إدارة ترامب وارتفاع الواردات بشكل اكبر من الصادرات مما زاد من العجز التجاري الى اعلى مستوياته، اما الفترة بين 2022–2023 شهدت هبوط في عجز الميزان التجاري بفعل تحول الطلب وتنويع الموردين، اما الفترة، 2023– 2024 شكلت تراجع تدريجي في الواردات نتيجة سياسة تنويع سياسة التوريد مع انخفاض العجز التجاري الامريكي مع الصين بنسبة واضحة في حين شهدت الفترة حتى مايو 2025 استمرار اتجاه انخفاض العجز التجاري بسبب تحويل الشركات الامريكية لمصادر الاستيراد نحو دول اخرى .

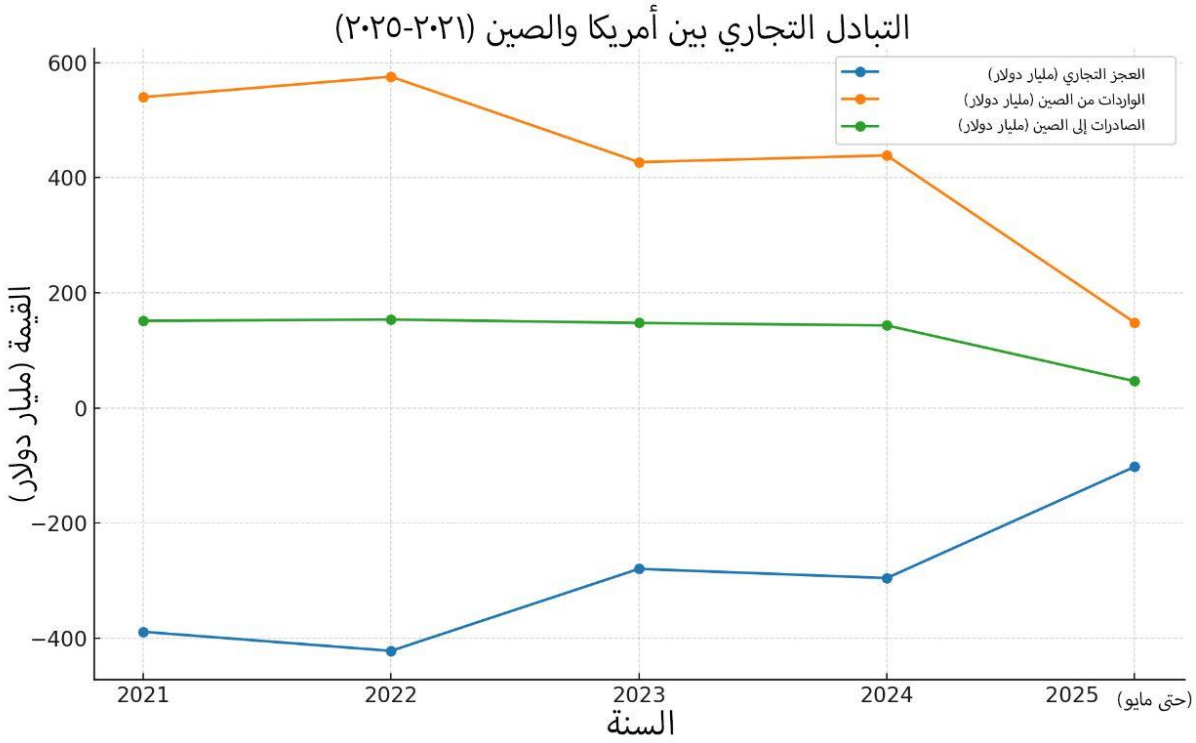

الشكل (3) التجارة السنوية بين الولايات المتحدة والصين (2017–2021)

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (3)

رابعاً : تحليل الاتجاه لفترة تولي الرئيس ترامب الولاية الثانية :

هناك العديد من إجراءات التعريفات الجمركية الشاملة في الولاية الثانية للرئيس الامريكي ترامب يمكن حصرها بما يلي:

1- في 1 فبراير 2025، وقع ترامب الأمر التنفيذي 14195 بفرض تعريفة بنسبة 10٪ على كل الواردات الصينية، ومُرّرت هذه الرسوم لتدخل حيز التنفيذ في 4 فبراير .

2- في مارس 2025، عدّل التعريفة ورفعها إلى 20٪ على الواردات الصينية، كخيار تصعيد مرتبط بمكافحة استيراد الأفيونات .

3- في 2 أبريل 2025 وقّع الأمرين التنفيذيين 14257 و14256 فرض تعرفة عامة بـ10٪ لجميع الدول، ورفعها لاحقًا إلى 800$ على السلع الصينية، مما أدى إلى تصعيد تجاري كبير .

4- بحلول 11 أبريل 2025، وصلت التعرفة الفعلية على المنتجات الصينية إلى 145٪ (بمنطق "رسوم إدراجية + ضرائب خاصة + تعرفة مادة 301 مادة)، بينما ردّت الصين برسوم تصل إلى 125٪ على السلع الأمريكية .

5- في 12 مايو 2025، تم التوصل إلى اتفاق مؤقت (هدنة تستمر 90 يومًا) يسمح بتخفيض تعرفة الولايات المتحدة على الصين إلى 30٪، في حين خفضت الصين تعرفة وارداتها الأمريكية إلى 10٪، لتوفير مساحة لمفاوضات مستقبلية .

6- في يوليو 2025، لاحظت الإدارة نشاطًا كبيرًا في محاولات التهرب من الرسوم من خلال إعادة التصدير عبر دول مثل فيتنام وإندونيسيا، فبدأت بفرض نظام تعريفات ثنائية المستوى وتشديد قواعد المنشأ، مع تحديد موعد تنفيذها حتى 1 أغسطس 2025 .

7- في أواخر يوليو 2025، تستأنف المفاوضات في السويد بشأن تمديد هدنة الرسوم، مع أن القرار النهائي بشأن تمديدها يعتمد على موافقة ترامب نفسه؛ ودعوات لتسوية تشمل قضايا مثل المعادن النادرة والاستراتيجية والأفيونات والسيليكون.

التوقعات المستقبلية للعلاقات التجارية مع الصين في فترة ترامب الثانية :

من المتوقع استمرار التصعيد المؤقت فالرئيس الامريكي ترامب لوّح بفرض تعريفات إضافية على الصين في أغسطس 2025 إذا لم يتم تمديد الاتفاق الحالي مع مزيد من التعامل بمبدأ العرض والرد والاعتماد على سياسة "الصفر مقابل الصفر" التجارية، مع مزيد من الحزم على بكين لتعزيز النفوذ الاقتصادي والسياسي، وان هناك شراكات تنافسية للصين فبكين عززت تنويع شراكاتها وتركيزها على الصناعة المحلية، مع سلاسل توريد بديلة تعتمد على دول جنوب شرق اسيا فمثلاً خفضت اعتمادها على الصين الى 4% وهي تمثل ضغوط صناعية على الشركات الامريكية واستبدالها بفيتنام وماليزيا نتيجة التعريفات، كما ان تأثير أسواق المال الأسواق المالية تُظهر توقعات بأن ترامب قد يتراجع في حال ظهرت آثار سلبية للتعريفات، ما انعكس في زيادة العملات الأميركية والأوراق المالية الصينية، فردود الفعل الدولية كالاتحاد الأوروبي وكندا يلوّحان باتخاذ ردود قد تشمل تعريفات مضادة أو اضطرابات في سلاسل الإمداد، مما يعقد العلاقات المتعددة الأطراف مع الصين، وعليه فأن إدارة ترامب الثانية استخدمت الجمرك بشكل واسع كأداة ضغط سياسية واقتصادية ضد الصين، اذ وصلت التعريفات إلى مستويات قياسية وهي بنسبة(1459%،

ان الاتفاق على هدنة مؤقتة حول رفع بعض الرسوم الجمركية هذا لا يشير إلى نهاية الحرب التجارية، مع إمكانية التمديد أو التراجع فحسب الاقتصاد الصيني التركز على التقليل من تأثير التعريفات الجمركية وتطوير سلسلة توريد بديلة، وتعزيز الاكتفاء الذاتي الصناعي فالمستقبل التجاري بين واشنطن وبكين سيظل متأرجحًا: فإما ربط تجاري محدود يرتكز على اتفاقات مؤقتة، أو مواجهة مستمرة تعتمد على إعادة تموضع الصناعات والتكتلات الدولية الاقتصادية .

توقعاتنا تشير إلى أن العلاقات التجارية ستكون متوترة وتتأرجح بين التهدئة والتصعيد، اذ تعكس طبيعة شخصية الرئيس الامريكي ترامب غير التقليدية واستخدامه المكثف لأدوات الضغط الاقتصادي، فهناك اختلاف في الرؤى بين توجهات الرئيسين بايدن وترامب اذ ان الرئيس بايدن ابقى على التعريفات الجمركية، لكنه وسع المواجهة الى مجالات التكنولوجية والامن القومي، مع محاولة اشراك الحلفاء في حين ان الرئيس ترامب استخدم التعريفات الجمركية كسلاح مباشر وشامل ضد الصين.

الاستنتاجات والمقترحات :

اولاً : النتائج

1- ساهمت التعريفات الجمركية المرتفعة في زيادة مستويات التضخم في الولايات المتحدة من خلال ارتفاع الواردات بشكل اكبر من الصادرات مما زاد من العجز التجاري الى اعلى مستوياته ، ولاسيما على السلع الاستهلاكية .

2- جاءت الحرب التجارية إلى تراجع ملحوظ في الصادرات الصينية إلى السوق الأمريكي في السنوات الأولى من تنفيذ القرار.

3- حدث تحوّل في سلاسل التوريد نحو دول بديلة مثل فيتنام وماليزيا، نتيجة الرسوم المرتفعة المفروضة على الصين .

4- أدّى التصعيد الجمركي إلى زيادة التوترات الجيوسياسية والتجارية بين الولايات المتحدة والصين.

5- العجز التجاري الأمريكي لم ينخفض بشكل مستدام رغم التعريفات، بل شهد تقلبات مرتبطة بالجائحة وتغيّر السياسات .

6- أدّت الإجراءات الانتقامية الصينية إلى انكماش صادرات بعض القطاعات الأمريكية، لا سيما الزراعة والطيران .

7- خلقت الحرب التجارية بيئة عدم يقين أثرت سلبًا على الاستثمارات والتدفقات التجارية العالمية.

8- أدّت إلى خرق ضمني لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية، ما قد يضعف النظام التجاري متعدد الأطراف.

ثانياً : المقترحات :

1- ضرورة تبنّي سياسة تجارية متوازنة تدمج بين الحماية المؤقتة والدعم طويل الأجل للتنافسية .

2- خفض الاعتماد على الإجراءات الحمائية الصارمة واستبدالها باتفاقيات تجارية ذكية تعزز الانفتاح المتدرج.

3- دعوة الولايات المتحدة والصين إلى تسوية النزاع التجاري ضمن أطر متعددة الأطراف كمظلة منظمة التجارة العالمية.

4- أهمية تنويع مصادر الاستيراد للدول لتقليل الانكشاف التجاري في حالات النزاعات.

5- توجيه السياسات نحو دعم القطاعات الإنتاجية المحلية عبر الابتكار والبحث والتطوير، بدلاً من الاعتماد المفرط على الرسوم الجمركية .

6- إنشاء آلية دائمة للرصد والتفاوض التجاري بين الدول الكبرى لتفادي التصعيد الأحادي.

7- تعزيز الشفافية والحوكمة في السياسات التجارية الوطنية لتفادي التسييس المفرط للملف الاقتصادي.

8- توسيع نطاق التعاون الإقليمي لدعم التكامل الاقتصادي وتخفيف آثار النزاعات الثنائية الكبرى.

قائمة المصادر :

أولاً: المصادر العربية

1- أبو العلا، سامي. (2020). الأبعاد الاقتصادية والسياسية للحروب التجارية بين الولايات المتحدة والصين. القاهرة مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.

2- الدليمي، علي عبد الله. (2019). الاقتصاد الدولي: النظريات والسياسات التجارية. الطبعة الأولى. عمّان: دار اليازوري العلمية.

3- الشمري، عبد الرحمن بن محمد. (2019). "الآثار الاقتصادية للسياسات الحمائية التجارية في الدول النامية". مجلة جامعة الملك سعود: العلوم الإدارية، المجلد 31، العدد 2، ص. 145–161.

4- الصفدي، محمد محمود، (2020)، القانون الجمركي – دراسة مقارنة. القاهرة: دار النهضة العربية .

5- الفوزان، راشد بن محمد. (2024). "الحروب التجارية". مجلة الرياض، 11 جمادى الآخرة 1446هـ – 11 ديسمبر 2024 .

6- كرجمان، بول ر.، أوبيستفيلد، موريس، وميليتز، مارك ج. (2020). الاقتصاد الدولي: النظرية والسياسة. ترجمة مصطفى يوسف كافي وآخرين. الطبعة الأولى. عمّان: دار المطبوعات الجامعية.

7- النجار، فريد راغب محمد. (2011). الحروب التجارية المعاصرة. الإسكندرية: الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع .

8- هاني، محمد عبد الرحمن. (2019). "الحروب التجارية وتأثيرها على الاقتصاد العالمي". مجلة البحوث الاقتصادية، المجلد 15، العدد 2 .

ثانياً: المصادر الأجنبية :

1. Bown, C. P. (2018). The 2018 US-China Trade Conflict after Fifty Years of Special Protection. Washington, DC: Peterson Institute for International Economics.

2. Carbaugh, R. (2020). International Economics (14th ed.). South-Western.

3. Furceri, D., Hannan, S. A., Ostry, J. D., & Rose, A. K. (2019). Macroeconomic Consequences of Tariffs (IMF Working Paper No. 19/9). Washington, DC: International Monetary Fund, pp. 22–25.

4. Krugman, P. R., Obstfeld, M., & Melitz, M. J. (2018). International Economics: Theory and Policy (11th ed., pp. 403–408). Pearson.

5. Shah, F. A., Yadav, S. S., & Satsangi, A. K. (2021). Impact of trade war on developing countries: A case study of India. In R. C. Das (Ed.), Global Tariff War (pp. 217–228). Emerald Publishing.

6. Taussig, F. W. (2015). Some Aspects of the Tariff Question. Cambridge, MA: Harvard University Press, p. 171.

7. Todaro, M. P., & Smith, S. C. (2013). The Role of Customs Tariff: A Historical, Theoretical and Empirical Review. Journal of Economic Development Studies, 3(2).

8- Williams, T. (2014). Trade Wars and their Effects on Global Economies. International Journal of Open Publication and Exploration (IJOPE), 2(2), 20–21.